أثر منهج ابن القطان النقدي فيمن بعده

دراسة تحليلية لتعقبات العلماء له

د. محمد ناصيري

ملخص البحث

خلدت شخصية أبي الحسن بن القطان ذكر المغرب وعلمائه في علمي العلل والرواية، ومثلت نتائج أبحاثة أدلة على حدوث تطورات في تاريخ مفاهيم علوم الحديث، ترتب عنها أثار بارزة في عملية النقد، ولقد تميزت تلك الأبحاث بكونها ثمرات لممارسة النقد الحديثي، ساعده في ذلك تمكنة من المصادر التي لم تتيسر لغيره، فجعله كل ذلك يدرج في زمرة النقاد المبرزين في قواعد هذا الفن ومفاهيمه إلى جانب أمراء المؤمنين في الحديث؛ مما جعل شهرته في كتب العلماء تكاد تبعده عن بلده وزمانه إلا عند أهل الصناعة والمتخصصين، نحاول ان تقترب من هذه الشخصية مبرزين هذه القضايا الانفة الذكر من مدخل تعقبات العلماء له، لأنه الفن الذي يعتبر ميدان تباري الأفهام والاجتهادات، وذلك من خلال المباحث التالية:

مدخل: لتمييز المقصود بـ " ابن القطان" في المصادر العلمية

المبحث الأول: مجالات التعقب ومراتب أهم المعقبين في الحديث

المبحث الثاني: موضوعات التعقب الخصائص والأثر

أ- الخصائص

1- السبق إلى التنبيه عليها سواء وافق الحق أو خالفه؛

2- السبق إلى تحريرها.

ب- أثرها في علم الحديث وفقهه: في المصطلح، في الفقه

3- ظهور نظرية متكاملة في جمع أحاديث الأحكام.

التمكين من استخلاص أصول الاختلاف في نقد الحديث.

الباحث في سطور

الدكتور محمد ناصيري

- أستاذ التعليم العالي بمؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط.
- أستاذ زائر بكلية الأداب: جامعة الحسن الثاني بالمحمدية.
- دكتوراه الدولة من جامعة محمد الأول بوجدة في موضوع:" منهج الحافظ ابن حجر في تأويل مختلف الحديث وأثره في نقد الحديث".
- عضو في مركز البحث في تاريخ العلوم التابع للرابطة المحمدية للعلماء.

من أعماله العلمية:

- منهج الحافظ ابن حجر في تأويل مختلف الحديث وأثره في نقد الحديث.
- منهاج مادة الحديث وعلومة بمؤسسة دار الحديث الحسنية.
- ظاهرة الاختلاف في المجتمع النبوي-مظاهرها-أسبابها-طرق تدبيرها.

مقدمة

خلدت شخصية أبي الحسن بن القطان ذكر المغرب وعلمائه في علمي العلل والرواية، ومثلت نتائج أبحاثه أدلة على حدوث تطورات في مفاهيم مصطلحات علوم الحديث ومنهج تصنيفه، ترتب عنها أثار بارزة في عملية النقد، وفقهه. ولقد تميزت تلك الأبحاث بكونها ثمرات لممارسة النقد الحديثي، والاجتهاد في استنباط فقهه، ساعده في ذلك تمكنه من المصادر التي لم تتيسر لغيره، وتبوؤه مكانة المجتهد المطلق في الدولة الموحدية التي اتخذت من ترك التقليد أساسا من أسس شرعيتها؛ فجعله كل ذلك يندرج في زمرة النقاد المبرزين في قواعد هذا الفن ومفاهيمه إلى جانب أمراء المؤمنين في الحديث؛ مما جعل شهرته في كتب العلماء تكاد تبعده عن بلده وزمانه إلا عند أهل الصناعة والمتخصصين، نحاول أن تقترب من هذه الشخصية مبرزين هذه القضايا الأنفة الذكر من مدخل تعقبات العلماء له، لأنه الفن الذي يعتبر ميدان تباري الأفهام والاجتهادات.

ولا أخفي أن تطلعي لإضافة علمية تضئ جانبا مما تميز به ابن القطان اصطدم ببحوث معمقة ومستوعبة ورائدة لهذه الشخصية الفذة من قبل فحول مغاربة ومشارقة، وهؤلاء إذا جمعت بحوثهم على صعيد واحد فإنه من الصعب العثور على جوانب من إنتاج ابن القطان المطبوع التي لم تدرس.

لكن البحث العلمي يقر بتعدد أغراض البحث فى الموضوع الواحد، وهذا هو التماسي من هؤلاء أن أصطف إلى جانبهم في استخراج مكنون علم ابن القطان.

ولقد شغلتني ثلاثة أمور في علوم الحديث وفقهه جعلت هذا البحث طريقا لاستجلاء النظر فيها وإثرائها.

الأمر الأول: تطور مفاهيم النقد الحديثي من جهة كون المفهوم يختزل قاعدة نقدية فأكثر، وبمعرفة تاريخه نفهم سبب ظهور المصطلح النقدي، وسبب اتساع معاني المفهوم أو تحجيمها وغير ذلك.

والأمـر الثـاني: أصول الاختلاف بين مدارس النقد الحديثي، الذي به يفسر سبب الاختلاف وثمرته، ويرفع من قيمة القاعدة النقدية لترتقي إلى دليل إثبات علمي يدفع في وجه المعترضين على منهج المحدثين الذين يدعون لأنفسهم العلمية.

والأمـر الثالـث: جمع الحديث النبوي في مصنف واحد، وهذا له صلة بفقه الحديث، وهو الأمر الذي كان للمغاربة والأندلسيين فيه شأن عظيم، وقد اختلف الناس في المنهج الذي يجب أن يتبع، ولم يفت ابن القطان أن يدلي بأراء تثري الموضوع.

ولقد حاولت ملامسة هذه الأمور الثلاثة من مدخل التعقبات على ابن القطان وذلك من خلال المباحث التالية:

مدخل: **بيان ألفاظ العنوان ومنهج بحثه**.

المبحث الأول: مجالات التعقب ومراتب أهم المعقبين في علم الحديث.

المبحث الثاني: موضاعات التعقب: الخصائص والأثر

1. **المطلب الأول**: تطور مفاهيم مصطلحات النقد الحديثي.
2. **المطلب الثاني**: بروز أصول الاختلاف بين مدارس النقد الحديثي.
3. **المطلب الثالث**: بروز نظرية خاصة في جمع أحاديث الأحكام.

مدخل: **بيان ألفاظ العنوان ومنهج بحثه**:

معنى" الأثر" في هذا العنوان متابعة ابن القطان فيما ذهب إليه، أو الاهتمام بنقض ما ذهب إليه لكونه يؤثر على منهج المتعقب أو نتائجه، أو الاشتغال بنقل نتائج ابن القطان ضمن النقول والأراء التي لا يمكن إهمالها في البحث.

ومعنى التعقب، قال ابن فارس:" العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شئ وإتيانه بعد غيره، والأصل الأخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة.... وتعقبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره"[1].

ومنه أخذت مفهوم التعقب هنا، فأقصد بالتعقب تتبع العلماء ما صنع ابن القطان في كتابه بيان الوهم مع الأخذ بالأصل الثاني وذلك بإظهار المخالفة التي تقتضي نوعا من الشدة والصعوبة، وهو وجه من وجوه الأثر كما بينت أنفا.

والتحليل أقصد به فحص الموصوعات التي وقع التعقب فيها بعد جمع عدد كاف من النماذج، وتتميز عناصرها وفق غرضي من البحث وهو إظهار أوجه الاختلاف بين ما ذهب إليه ابن القطان، وما ذهب إليه من تعقبه، ثم البحث في سبب هذا الاختلاف، وأثره في مجمل علوم الحديث، خاصة ما يتعلق بمفاهيم المصطلحات النقدية التي استعملها ابن القطان ووقع التعقب عليه بسببها.

ومن جهة أخرى أنتزع من لازم اختيارات ابن القطان نظريته في جمع أحاديث الأحكام.

✓ تمييز المقصود بـ " ابن القطان" في المصادر العلمية

تتجلى أهمية هذا المدخل في تمييز مظان التعقبات المستخلصة من المصادر، فقد ورد ذكره بطرق تؤدي إلى الالتباس على من لم يمعن النظر في الموضع، وكذا غير المتخصص، فهناك من يسمي بـ " أبو الحسن بن القطان" وليس هو، أما الاقتصار على " ابن القطان" فهو أمعن في الالتباس لاشتراك ثلاثة في هذا النسب، إلا أن يقيد بالفاسي فيتميز رأسا.

وهكذا وقع التصريح بابن القطان الفاسي في الكتب العلمية بطرق مختلفة؛ فالغالب في كتب الحديث أنها تستعمل " أبو الحسن بن القطان" وهذا الغالب عند العراقي [2] مثلا

([1]) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (77/4) تحقيق عبد السلام محمد هارون ط. دار الفكر سنة 1399هـ 1979م.
([2]) التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي (ص95و98و281).

وغيره [1]، أو" أبن القطان الفاسي"كما هو تصرف الحافظ ابن حجر في هدي الساري [2] والعلامة اللكنوي رحمة الله تعالى في الرفع والتكميل [3]، والصنعاني في توضيح الأفكار [4].

فأما سبب الالتباس فهو أن ابن ماجة أبا عبد الله صاحب السنن له راو من أصحابه يسمي " أبو الحسن بن القطان"، وهو: " أبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطان"[5] قال عنه الذهبي:" القطان أبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة الإمام، الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، أبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني، القطان، عالم قزوين"[6] وله كتاب العلل، وأعل روايات من كتاب سنن ابن ماجة التي يرويها وينقل عنه النقاد، إلا أن بعض النقاد يذكرون هذا مقيدا بـ " صاحب ابن ماجه" وذلك مثل ابن الملقن في المقنع له[7]، ونقل عنه السخاوي كثيرا من كتاب العلل في كتاب المقاصد الحسنة[8]، كما نقل عنه باسم" ابن القطان" فاحتاج إلى بيان من هو[9].

أما في الفقه فيلتبس مع أبي محمد بن القطان المالكي وهو أحمد بن محمد بن عيسي ابن هلال، ويكون الالتباس إذا وقع الاقتصار على " ابن القطان" خصوصا أنه من أئمة المالكية توفي سنة 460هـ[10]، نعم المسائل التي استفادها المالكية من أبي الحسن الفقيه المحدث محصورة خاصة مسائل الإجماع، وكذا ماله صلة بأحكام النظر بحاسة البصر، وهو ما يرفع اللبس إذا وقع الوعى به.

([1]) الشذا الفياح (175/1و177و281)، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي.

([2]) هدي الساري (386)، ابن حجر، تحقيق ابن باز ط. دار الكتب العلمية، ط. الأولى سنة 1982م.

([3]) الرفع والتكميل (212/1)، عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط. الثالثة سنة 1407هـ

([4]) توضيح الأفكار (167/2)، الأمير الصنعاني، تحقيق صلاح عويضة، ط. دار الكتب العلمية بيروت، ط. الأولي سنة 1997.

([5]) تهذيب الكمال (41/27)، أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، ط. الأولي 1980.

([6]) سير أعلام النبلاء (463/15)، الإمام الذهبي.

([7]) المقتع لابن الملقن (ص66).

([8]) المقاصد الحسنة لعبد الرحمن السخاوي (ص442و492).

([9]) نفسه (ص442)

([10]) الديباج (ص25).

المبحث الأول: مجالات التعقب وشخصيات المعقبين

1. مجالات التعقب:

أ-علم الرجال وعلم العلل وقواعد النقد الحديثي

إن البحث في تاريخ العلوم كما هو متعارف عليه في المناهج المعاصرة يعتمد على كشف أهم الدراسات المنشورة التي تقدم نتائج في الفرع المعرفي موضوع الدراسة لم تكن معروفة، أو تطور نظريات قائمة أو تقدم نقدا لقضايا ظلت مسلمة....، في مرحلة من مراحل ذلك العلم، وقد تكون للشخصية التي ينسب إليها ذلك الفضل أحيانا مغمورة، أو لها مشاركات في فنون أخرى لكن طغي عليها الفن الذي اكتشف فيه فضلها، وأبو الحسن بن القطان من النوع الذي أحدث كتابه الفذ" بيان الوهم والإيهام" قطيعة معرفية في علم الحديث كما يسميها الابستمولوجيون، خاصة في علم الرجال من جهة الحكم عليهم، وكذا قواعد النقد العامة من حيث المفاهيم ومنهج تطبيقها، ومامیز كتابه هذا هو الجمع بين التنظير والتطبيق الذي لم يتحقق لغيره، وأيضا كونه يعتمد ثروة حديثية لم تجتمع لأضرابه ليمارس عليها نظرياته في النقد، إضافة إلى المصادر التي لم تتوفر إلا له، وسنعمل على إبراز جوانب مما أحدثه من أنظار في علم الرجال وقواعد النقد من خلال عرض نماذج من تعقبات العلماء.

ب-فقه الحديث والفقه العام

بعد البحث والتنقيب لم أعثر على أشياء تذكر فيها يتعلق بمجال فقه الحديث أو الفقه العام-رغم وجود رسائل له في الموضوعين-مما وقع عليه التعقب فيها، نعم كان له حضور قوي لدي مختلف المذاهب بخصوص قضايا قام بدراستها اعتبر فيها الإمام المعتمد بدون منازع فتنقل اجتهاداته كالمسلمات، وعلى رأسها بحثه الشامل والنموذجي في فقه الحديث

الموسوم بـ " النظر في أحكام النظر بحاسة البصر"[1]، فقد نقل منه المالكية في كتب الفروع كالتاج والإكليل [2].

قال:" وقال ابن القطان: جناية البصر تكفره الطاعات، وقد جعله رسول الله صلي الله عليه الصلاة مكفرا بالوضوء فقال صلي الله عليه وسلم: " إذا توضأ العبد المؤمن خرج من وجهة كل خطيئة نظر بعينه مع الماء أو مع أخر قطر الماء وقد حدث ابن عباس رضي الله عنه ذلك فقال ما رأيت أشبه باللمم مما في هذا الحديث [3].

وفي منح الجليل: قال:" ابن عرفة نقل ابن القطان عن نوادر الإجماع أجمعوا أن المظاهر إذا لم يجد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الصوم لا يطأ زوجته..."[4].

لكن اللافت أن النقل في كتب الفقه ليس فيه تعقب، ولكن فيه إقرار بالقيمة العلمية للنقل، أو للاستنباط، لأن ما نقلوه عن أبي الحسن وإما هو نقل ورواية كالإجماع وهذا عند جميع المذاهب، أو استنباط من النصوص كما هو في أحكام النظر.

✓ نظريته في جمع أحاديث الأحكام

شخصيات المعقبين: مرتبتهم، موطنهم، مكانتهم في تاريخ العلم

بعد التتبع والاستعانة بالدراسات المنجزة عن أبي الحسن بن القطان وقع العثور على عدد هام يصعب التكهن بحصره لأن ذلك يتطلب استقصاء يقصر الزمن المخصص لهذا البحث عن الوفاء به، وأقتصر على ما استطعت الوقوف عليه حسب الجهد، والمعيار الذي وضعته هو أن أقف على التعقب الذي تعقب به والكتاب الذي وقع فيه ذلك، وهم بترتيب حسب سنوات الوفاة:

([1]) طبع بدار الصحابة للتراث بتعليق د. فتحي أبو عيسى سنة 1994

([2]) التاج والإكليل (498/1و93/2و59/5).

([3]) أنظر أحكام النظر لأبن القطان تحت فصل حكم جناية البصر (ص22-23) فالنص موجود فيها بتصرف يسير.

([4]) منح الجليل (239/4).

1- علي بن محمد الحصار الفاسي؛ قال الإمام الذهبي:" علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسي، الفقيه أبو الحسن الخزرجي، الإشبيلي، ثم الفاسي المعروف بالحصار. أخذ عن: أبي القاسم بن حبيش، وأبي عبد الله محمد بن حميد. وكان إماماً فاضلاً، كثير التصانيف، بارعاً في أصول الفقه" [1] وقال صاحب هدية العارفين:" الفقيه المالكي المتوفى سنة 611 له أرجوزة في أصول الدين. البيان في تنيقح البرهان"[2]، قال الذهبي:" وقفت له على كتاب سماه: تقريب المدارك في رفع الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك، اختصر فيه بعض معاني كتاب التمهيد لابن عبد البر"[3] ويبدو من الترجمة أنه لم يكن من المحدثين الحفاظ ولذلك لم أجده في طبقات الحفاظ، لكنه يبدو أنه مشارك فلا يتعقب إلا عارف بالصنعة، ونقل عنه ابن الملقن قال: وقال ابن الحصار في كتابه " تقريب المدارك": لا يصح في الوضوء من الدم شئ إلا وضوء المستحاضة"[4]، كما نقل عنه الزركشي في النكت[5] في منهج التصحيح لدى الفقهاء، ذلك المنهج الذي يختلف تمام عن المنهج الذي اعتمده ابن القطان خاصة اشتراط وجود السند وثبوت عدالة الرواة واتصاله، وهو وجه من أصول الاختلاف مع ابن القطان.

2- أبو عبد الله بن المواق وهو " محمد بن أبي يحيي، أبو بكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري مراكشي، قرطبي الأصل قديما"[6]، وكتابه الذي تعقب فيه ابن القطان وهو من شيوخه هو " بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان

([1]) تاريخ الإسلام (78/44) الإمام الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط. دار الكتاب العربي بيروت ط. الأولى سنة 1987.

([2]) هدية العارفين، البابابي (374/1).

([3]) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (78/44).

([4]) " البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (400/2).

([5]) النكت على مقدمة ابن الصلاح (106/1-108)

([6]) انظر ترجمته مفصلة في قسم الدراسة من كتاب بغية النقلة الذي حققه الدكتور محمد خرشاف، ط. أضواء السلف، ط. الأولى سنة 2004م.

وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله" ويدل كتابه هذا على اطلاع واسع وفهم عميق، توفي سنة 642.

3- أبو الفتح ابن دقيق العيد" الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي، صاحب التصانيف [1] توفي 702، والكتاب الذي تعقب فيه ابن القطان هو الإمام شرح الإلمام له.

4- أبو عبد الله بن رشيد" الإمام المحدث ذو الفنون محب الدين أبو عبد الله محمد ابن عمرو بن محمد بن عمرو بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسن بن محمد ابن عمر بن رشيد الفهري السبتي: قال لسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة:"كان إماماً مضطلعاً بالعربية واللغة والعروض فريد دهره عدالة وجلالة وحفظاً وأدباً عالي الإسناد صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث قيما عليها بصيراً بها محققاً فيها ذاكراً للرجال فقيها [2] توفي 721، ومكان التعقب هو ما وضعه على كتاب شيخه ابن المواق وهو يبيضه من تعليقات سديدة.

5- ابن سيد الناس" الشيخ العلامة المحدث الحافظ الأديب البارع فتح الدين أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري الأندلسي الأصل المصري صاحب التصانيف، ولد سنة إحدي وسبعين في أخرها وسمع من العز وغازي وخلائق، توفي فجاءة في شعبان في حادي عشر سنة أربع وثلاثين وسبعمائة رحمة الله تعالى 734"[3]، شرح قطعة من جامع الترمذي وأكمله العراقي تلميذه وفيه التعقبات على ابن القطان.

([1]) تذكره الحفاظ وذيوله للإمام الذهبي (181/4).

([2]) تذكره الحفاظ وذيوله (53/5).

([3]) تذكرة الحفاظ وذيوله (197/4).

6- ابن عبد الهادي " الإمام الأوحد المحدث الحافظ الحاذق الفقيه البارع المقرئ النحوي اللغوي ذو الفنون شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد ابن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي أحد الأذكياء... تفقه بابن مسلم وتردد إلى ابن تيمية ومهر في الحديث والفقه والأصول والعربية، قال الصفدي: لو عاش لكان أية كنت إذا لقيته سألته عن مسائل أدبية وفوائد عربية فينحدر كالسيل وكنت أراه يوافق المزي في أسماء الرجال ويرد عليه فيقبل منه، وقال ابن كثير: كان حافظا علامة ناقدا حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ ولا الأكابر وبرع في الفنون وكان جبلا في العلل والطرق والرجال حسن الفهم جدا صحيح الذهن، قال المزي: ما لقيته إلا واستفدت منه وكذا قال الذهبي أيضاً[1] توفي سنة 744، شرح علل ابن أبي حاتم وفيه تعقبات على ابن القطان.

7- الإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي الحافظ... مهر في فن الحديث وجمع تاريخ الإسلام فأربي فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصا وقطعة من سنة سبعمائة واختصر منه مختصرات كثيرة منها العبر وسير النبلاء وملخص التاريخ قدر نصفه وطبقات الحفاظ وطبقات القراء.... وغير ذلك واختصر السنن الكبير للبيهقي فهذبه وأجاد فيه وله الميزان في نقد الرجال أجاد فيه أيضا توفي سنة 748"[2]. وقد وضع كتابا على بيان الوهم والإيهام لابن القطان تعقبه فيه.

8- ابن القيم الجوزية" محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي كان جريء الجنان واسع العلم عارفا بالخلاف ومذاهب السلف وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج

([1]) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للسيوطي (233/1).

([2]) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (66/5).

عن شئ من أقواله بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه وكان له حظ عند الأمراء المصريين واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة 751"[1]، وتعقباته على ابن القطان في كتاب زاد المعاد.

9- خليل بن كيكلدي العلائي صلاح الدين أبو سعيد ولد بدمشق في ربيع الأول سنة 694، صنف التصانيف في الفقه والأصول والحديث كالقواعد التي جودها وتحفة الرائض بعلوم أيات الفرائض والأربعين في أعمال المتقين وشرح حديث ذي اليدين في مجلد والوشي المعلم فيمن روي عن أبيه عن جده عن النبي صلي الله عليه وسلم وكتب كثيرة [2]، توفي سنة 761، وتعقباته في جامع التحصيل.

10- أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين صاحب التصانيف ولد بعد التسعين وستمائه كذا ضبطه الصفدي، له مصنفات كثيرة وشروح، تكلم عنه ابن حجر بكلام فيه بعض القدح في تدينه وذكر له ردودا على المحدثين وأهل اللغة توفي سنة 762[3] وهو دمشقي وتولى التدريس بالظاهرية، وأكثر التعقب على ابن القطان في شرحه لقطعة من سنن ابن ماجة.

11- وأبو على بن الملقن،" الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة سراج الدين أبو حفض عمر بن الإمام النحوي نور الدين أبي الحسن بن أحمد بن محمد الأنصاري الشافعي، أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وسمع من الميدومي وعدة، وتخرج في الحديث بالزين الرحبي ومغلطاي، وبرع في الفقه والحديث وصنفه فيهما الكثير؛ كشرح البخاري،

([1]) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (138/5).

([2]) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (213/2).

([3]) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة(114/6-116).

وشرح العمدة، وألف في المصطلح كتاب المقنع توفي [1] سنة 804، وتعقباته في البدر المنير تخريج الرافعي الكبير.

12- أبو الفضل زين الدين العراقي الحافظ للإمام الكبير الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ العصر، ولد في جمادي الأولي سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمنشأة المهزابي بين مصر والقاهرة..، له من المؤلفات في الفن " الألفية" التي اشتهرت في الأفاق وشرحها،و " نكت ابن الصلاح" و" المراسيل" و" نظم الاقتراح"و"تخريج احاديث الاحياء" في خمس مجلدات ومختصرة سماه"المغني" في مجلدة وبيض من "تكملة شرح الترمذي"كثيرا وكان أكمله في المسودة أو كاد[2]، توفي سنة 806، وتعقباته في كتب كثيرة في علوم الحديث والرجال.

13- " ابن حجر شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقا قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وعاني أولا الأدب ونظم الشعر فبلغ فيه الغاية، ثم طلب الحديث من سنة أربع وتسعين وسبعمائة فسمع الكثير، ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه، توفي سنة [3] 852، وتعقباته في علم الرجال والمصطلح.

14- الإمام السخاوي وهو " الحافظ الشهير شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نسبة إلى سخا قرية من أعمال مصر، المصري الشافعي، ولد في ربيع الأول عام 831، وحفظ القرأن واشتغل بالعلم، وأوقع الله في قلبه محبة

([1]) طبقات الحفاظ (114/1).

([2]) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للسيوطي (245/1).

([3]) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للسيوطي(251/1).

شيخه الحافظ ابن حجر فلازمه واختص به في هذا الشأن... مات المترجم سنة 902[1]، وتعقباته في كتاب " المقاصد الحسنة".

وخلاصة المبحث، أن أثر ابن القطان في علم الحديث والرجال ظهر مبكرا في حياته حيث نجد ابن الحصار الفاسي تلميذ ابن الخراط قد أفاد من ابن القطان، فالمكانة العلمية لأبي الحسن بن القطان، وأهمية النقد الذي قام به لكتاب الأحكام اضطرت الناس إليه سواء أكانوا فقهاء كابن الحصار أم حفاظا محدثين.

وإذا كان ابن الحصار بلدي ابن القطان وهذا الأخير غريم شيخه عبد الحق، وابن المواق تلميذاً لابن القطان فلا يستغرب هذا الاهتمام المبكر بكتاب بيان الوهم والإيهام غربا، فإن اهتمام النقاد والحفاظ به في المشرق يؤكد المكانة التي احتلها من حيث التعليل، والمنهج في التقعيد، والحاجة الماسة التي كانت بالعلماء لكتابه في ذلك الزمان.

وهكذا نجد كتاب بيان الوهم والإيهام محل عناية لدي المشارقة كما مر في تراجم النقاد المتعقبين أعلاه؛ بالنقد تارة كما فعل الذهبي، وبالترتيب للذهبي أيضاً، تسهيلا للاستفادة منه، وبالتجريد كما فعل العراقي زين الدين للرجال الذين عدلهم ابن القطان أو جرحهم أو جهلهم، ومنهم من استخراج الدراسات النظرية لقواعد النقد كما فعل سائر من ألف في مصطلح الحديث، وبالنقل منه اعتماداً أو ذكرا ضمن الأراء التي إذا لم تذكر في بحث العلل والنقد الحديثي اعتبر ناقصا، وعيب صاحبه بعدم الاطلاع عليه باعتباره مصدرا لا يستغني عنه.

([1]) فهرس الفهارس (989/2)

المبحث الثاني: موضوعات التعقيب: الخصائص والأثر

المطلب الأول: تطور مفاهيم المصطلحات النقدية

لقد كشفت موسوعة نقد الإمام ابن القطان أنظارا وأراء ونتائج انفرد بها باعتباره محدثا، وإلا فإن بعض هذه الأراء قد شاركه فيه غير المحدثين من الأصوليين، ومن ذلك:

✓ **أولا: نظرته لمفهوم مصطلح" الصحيحين"**.

فإنه لا يذكرهما في كتابه بالصحيحين كما هو شأن أهل النقد بل يقول:"كتابا البخاري ومسلم"؛ ودلت دراسات متخصصة أنه لا يقبل ما فيهما إلا إذا قام الدليل على صحته وفق منهجه، ويقتصر على إدراجهما ضمن من أخرج الصحيح أي من اشتراط الاقتصار على إخراج الصحيح قال رحمة الله:" اعتمده أهل الصحيح، منهم البخاري ومسلم"[1]، والداعي إلى هذا أمور منها:

أولاً: أن الأحاديث وردت أخبارا تعددت ألفاظها، وكل لفظ يسند إلى طريقه التي وصل بها، ولا عبرة بتوارد الطرق إلى نفس المتن.

ثانياً: أنه لا عبرة عند باتحاد المعاني لأن النظر في المعاني ليس من شأن المحدثين الذين وكلت إليهم مهمة توثيق ما ينقل والتثبت من صحة النسبة لمن يضاف إليه الخبر، سواء أصلح للاحتجاج أم لا.

ثالثا: إن اعتبار المعاني يخضع لمذهب الناظر، ولذلك أكثر من انتقاد ابن الخراط عند ترجيح لفظ على لفظ أو رواية على رواية من جهة المعاني.

وكل هذا التطور في مفهوم مصطلح " الصحيحين" باعتباره عبارة نقدية تفيد تصحيح كل حديث ذكر فيها أو في أحدهما، يرد ما اعتمده بعض النقاد في الدفاع عن الصحيحين، وما

([1]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (277/5).

احتج به مسلم على أبي زرعة عندما انتقد عليه وجود بعض الرواة الضعفاء، لأن تلك الأخبار وإن صحت من طرق أخرى فلسنا ندري بأي لفظ وردت، وقد لقي هذا الصنيع من ابن القطان انتقادات واسعة كما هو مقرر في كتب المصطلح وغيرها [1].

وقد حاول العلامة إبراهيم بن الصديق رحمة الله دراسة جزئيات منهج انتقاد ما أورده ابن الخراط فرجح أن أبن القطان موقفه من الصحيحين هو موقف علماء الأمة لكنه في إطار نقد كتاب الأحكام يعمد إلى إلزام صاحبه بمنهجه وهو متابعه عبد الحق من تكلم على أحرف من الصحيحين لأنه أقر بوجود هذه الحرف المختلف في صحتها.

وبالنظر والتأمل يظهر أن الأمر فيه توسع، ذلك أن ابن القطان تعامل مع الصحيحين بالتقسيط ولم يلتفت إلى الجملة كما صنعت الأمة بهما حيث تحكم على الحديث من مجموع طرقه، والدليل أنه حشر الصحيحين ضمن من يشترط إخراج الصحيح وهم ليسوا سواء، ولم يذكرهما بالعبارة التي صارت لقبا لها تدل على موقف الأمة منهما مثل: "صحيحي البخاري ومسلم".

والدليل الثاني أنه لم يسلم انفرادهما بتخريج حديث من لم يعدله غيرهما فيعتبر ذلك تعديلا، بل اعتبر المجهول مجهولا والضعيف كذلك ضعيفا وهذا لم يخف على الشيخ رحمة الله ولكن ترجيحه هو التماس للعذر من خلال تفسير نفسي للإمام ابن القطان الذي كان في موقعه المجتهد المطلق لدى الدولة.

ومن المتعقبين له بخصوص الصحيحين الإمام الصنعاني الذي جازف بعبارة تختلف عن عبارات ابن القطان قال رحمة الله في ثمرات النظر:" من البعد عن الإنصاف قول ابن القطان إن في رجال الصحيحين من لا يعلم إسلامه فضلا عن عدالته وكم بين هذا وبين قول الحافظ السابق أنفا وكلام ابن القطان وإن تلقاه بعض محققي المتأخرين بالقبول فليس

([1]) انظر علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (2/317-121).

بمقبول إذ من المعلوم أنه لا يروي أحد من أهل العلم كلام رسول الله صلي الله عليه وسلم عن غير مسلم [1].

وقد جهدت أن أقف على هذا الكلام ولم أجده، لكن عبارة ابن القطان في بيان الوهم والإيهام تنم عن وهم وقع للإمام الصنعاني والله أعلم، قال ابن القطان رحمة الله في حق مجهول الحال:" فطائفة منهم يقبلون روايته، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيدا في حق الشاهد والراوي، بل يقنعون بمجرد الإسلام، مع السلامة عن فسق ظاهر، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه، إذ لم يعهد أحد ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم"[2]، وقال في موضع أخر:" فطائفة من المحدثين تقبل رواية أحدهم، اعتمادا على ما يثبت من إسلامه برواية عدلين عنه شريعة من الشرائع، وما عهدناهم يروون الدين والشرع إلا عن مسلم"[3].

وبهذا يعلم أن ما نقله الصنعاني فيه نظر، فذلك يرده النقل المتفق عليه عن ابن القطان الذي يجب أن يعتمد.

ولم يكن ابن القطان منفردا باعتبار تقديم ما في الصحيحين على غيرهما في الأصحية تحكما، بل قال بذلك ابن الهمام الحنفي؛ قال رحمة الله:" وقول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شرط أحدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم"[4].

لكن المزية هنا أن ابن القطان يقول ذلك من وجهة نظر أحد النقاد من المحدثين أما ابن الهمام فهو فقيه وللمذهبية أثر فيما قاله لا يخفي.

([1]) ثمرات النظر (122/1).

([2]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (13/4).

([3]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (150/5).

([4]) شرح فتح القدير (400/2).

✓ ثانيا: مفهوم التفرد

ويتصل بما سبق من موقفه من أحاديث الصحيحين- الذي مقتضاه أن تتوفر في كل حديث من أحاديثها شروط الصحة وهي عدالة الرواة واتصال السند- مفهوم التفرد عنده فابن القطان لا يعتبر التفرد مظنة الخطأ من أي راو ترجحت الثقة به عنده، فسواء شاركه واحد أو أكثر في الرواية فاختلف معهم ما دام مقبولا عنده فروايته لا ترد، ولهذا سوف يخرج من قاموسه النقدي مفهوم الشاذ الذي معناه الغالب عند المحدثين هو مخالفة الثقة للأوثق، قال رحمة الله في تعقبه لابن الخراط عندما اختصر كلام البزار على حديث: " أتبعهما- أي البزار- أن قال: لم يتابع إبراهيم بن قدامة عليهما، وإذا تفرد بحديث لم يكن حجة؛ لأنه ليس بالمشهور، وإن كان من أهل المدينة. انتهي كلام البزار قال ابن القطان: والرجل لا يعرف البتة، ولا أدري لم اختصر أبو محمد كلام البزار، وكتب منه التفرد، وعدم المتابعة، وهو عند المحققين لا يضر الثقة، فأعلم ذلك"[1]. ومحل الشاهد هنا قوله التفرد وعدم المتابعة لا يضر عند المحققين.

وقد تعقبة في هذا الذهبي في الميزان قائلا:" أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه... فلا نرقيه إلى مرتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً"[2]. وبهذا التعقيب من الذهبي يتضح تطور أخر في المفاهيم مع ابن القطان وهو:

✓ ثالثا: مفهوم توثيق الراوي

فيتضح من النص أن الخلاف بين الإمامين يرجع إلى مفهوم الثقة عند الرجلين فمع كون جانب العدالة يتفق فيها ابن القطان مع جمهور النقاد المتقدمين عنه، فإن الضبط عنده لا يختل إلا إذا غلب التفرد من الرواي[3]، أو ثبت ما يدل على سوء الحفظ، أما إذا اختلف النقاد في قبول ضبطه فإنه يتخير من رواياته التي تفرد بها وفق معايير تعرف من جزئيات

([1]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (396/3).

([2]) ميزان الاعتدال (365/1).

([3]) بيان الوهم والإيهام (265/5).

تصرفه أهمها: أن يكون الرواي محل البحث عن المشهورين حسب التعليق الذي أردفه ابن القطان عقب كلام الإمام البزار السابق، وقد تتبع ذلك العلامة إبراهيم بن الصديق رحمه الله [1]. ولا ينزل حديثه عن درجة الحسن إذا كان جرح المجرحين غير مفسر.

فكل راو عنده لا يقبل فيه إلا توثيق المعاصر له وتجريحه، قال رحمه الله:" فالجواب أن نقول: أبو عمر في هذا كأبي محمد، إن لم يأت في توثيقة إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك فأعلمه"[2].

لكن هذا الأمر تعقب فيه من قبل الذهبي في الميزان قال:" قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف، قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيئ كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل"[3].

وثمرة الخلاف هي أن طريقة ابن القطان يلزم عنها تحصيل الحكم بدليله، بينما طريقة الذهبي يترتب عنها تقليد البخاري في حكمه على الراوي، ولا ندري ما هو رأي البخاري في بقية روايات الراوي الذي خرج له وليس فيه تعديل ولا تجريح.

وعلى طريقة ابن القطان يمكن تعدية الحكم علي الراوي في كل حديث، بينما على طريقة الذهبي تعدية الحكم كأنه قياس على قياس ولا يخفي ضعفه عند من لا يري ذلك. ثم إن ابن القطان لا يصف مجهول الحال بالضعف، بل يقول ضعيف فقط، ولا يصف حديثه بالضعف بل يصفه بالحسن وفق مفهومه للحسن وهو أنه وسط بين الصحيح والضعيف وليس قسما من الصحيح.

([1]) علم العلل (2/130-139).

([2]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (4/139).

([3]) ميزان الاعتدال (2/317).

أما على طريقة الذهبي فحديث من أخرج له البخاري ولم يعدل أو يجرح صراحة يقبل حديثه.

فهذه فروق بناء على مفهوم التوثيق عند الذهبي وابن القطان.

ومن جهة أخرى يري ابن القطان أن الاطمئنان إلى عدالة الراوي تتوقف على الأدلة الصريحة وليس القرائن، ولا يمكن العدول عن ذلك إلا بدليل صريح، وهذا هو أصل قوة رواية المتفرد، فهو قد ثبتت عدالته بالدليل فلا يعدل عن ذلك إلا بدليل، والاختلاف قرينة وليس دليلا ما دام تخريج الاختلاف بوجه من الوجوة ممكنا، ومن أهم هذه الوجوه أن الناقد له وظيفة خاصة هي توثيق الخبر من جهة الرواية ومن الجهة التي وصل بها فقط دون النظر إلى غيره.

إن تطوير ابن القطان لمفهوم التفرد أثمر نتائج نقدية تختلف عمن سبق، بحيث قبل أحاديث كثيرة ردها نقاد أخرون بدعوى تفرد أصحابها أو تفردهم مع المخالفة، فعوض إهماله للاعتبار الذي من أهم نتائجة تصحيح أخبار بمجموع طرقها، فالجمهور عندما نظروا إلى الحديث من مجموع طرقه ردوا أخبارا صحت من حيث العدالة والاتصال عارضتها أخرى مثلها فاعتبرت غير مضبوطة، وقبلوا أخرى لم تبلغ مرتبة القبول بالنظر إلى أسانيدها على انفراد فاعتبروها وحكموا عليها مجتمعة، وبهذه النظرة التكاملية للمفاهيم عند ابن القطان نستطيع أن نجيب عن السؤال العلمي المحير إزاء منهجه وهو: ما هو مصير العدد الكبير من الأخبار التي صححت بالاعتبار؟ وكيف يتم سد هذه الثغرة؟

وخلاصة القول: إن مفهوم ابن القطان للتفرد نقض مفهوم الاعتبار النقدي السابق لأنه بالاعتبار يرد التفرد، ويرقي الضعيف، ونقض مفهوم الاضطراب الذي تعقبة فيه النقاد، وأسس مفهوما جديدا للاضطراب اعتبر متقدما جدا كما ستري. ويبقي أن أنبه هنا على أن هذا التجديد يختلف عن إبداعات ابن حزم التي يبدوا ظاهرا بينها أوجه تشابه، وقد حاولت بحث الموضوع فخلصت إلى أن أهم مميز هو أن أبن حزم ينفي وجود مراتب في الضبط، فالراوي عنده إما عدل ضابط يحتج به أو لا يحتج به، بينما نجد عند ابن قطان هذا الأمر

يخالف فابن القطان يري أن الضبط مراتب لكنه يحتفظ بمفهومه في التفرد، ويتفقان في نفي القول بترجيح رواية على أخرى من حيث النظر إلى ضبط الرواة أو من جهة اعتبار المخرج، وقد تقدمت هذه القضية في موقفة من الصحيحين، وهو ما يفسر وجهة نظره في عمل المحدث حيث يمنع عليه أن يتدخل بترجيح رواية على أخرى لاعتبارات تخرج عن العدالة والاتصال.

فالترجيح عنده مفهوم يقابل التضعيف ولا يكون إلا ببينة تدل على أن الحديث وقع فيه وهم أو خطأ من الثقة، فهو لا يستبعد عن الثقة الخطأ والوهم لكن يحتاج في دعوى ذلك إلى دليل يدفع به يقين ضبطه العام الذي حصل بفضل توثيقه، ولذلك لا يقبل التضعيف من أحد إلا بذكر علله قال رحمة الله عن ابن الخراط:" فقد التحق عمله هذا من هذا الوجه، برميه الأخبار بالضعف من غير أن يذكر عللها، وهذا إذا قبل منه فقد قلد في رأية، وليس ذلك بجائز، وإنما تقبل منه روايته لا رأيه"[1]، وقال متعقبا عبد الحق عندما رجح بدون ذكر العلة:" ولم يبين علة حديث عبد الله بن بسر، هذا الذي رجح عليه حديث ابن عباس وصححه، وإن كان حديث ابن عباس من رواية عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير عنه، فإنما صححه؛ لأنه من رواية شعبة، عن عطاء، وشعبة والثوري، سمعا منه قديما قبل اختلاطه"[2].

✓ رابعا: مفهوم الاضطراب

نقض ابن القطان مفهوم الاضطراب عند الجمهور وأسس مفهوما جديدا بناه على مفهوم التفرد عنده، فلا عبرة عنده إذن باختلاف الأسانيد على الثقة بالرفع والوقوف أو الوصول والإرسال، فكل ذلك هو مقتضي انتشار الطرق والتفنن في الأداء قال رحمة الله: " وإن كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد علة، وإنما ذلك إذا كان من يدرو عليه الحديث ثقة، فحينئذ لا يضره اختلاف النقلة عنه إلى مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو واصل وقاطع، وأما إذا كان الذي اضطرب عليه بجميع هذا، أو ببعضه، أو بغيره، غير ثقة، أو غير معروف، فالاضطراب

([1]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (89/3).

([2]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (594/3).

حينئذ يكون زيادة في وهنه، وهذه حال هذا الخبر، وهي العلة الثانية، وذلك أن زرعة وأباه غير معروفي الحال ولا مشهوري الرواية، فاعلم ذلك"[1]؛ ففي هذا النص الاضطرابي المورث للضعف هو الاضطراب في تعيين الراوي، أما غير ذلك مما يسمي اضطراب السند فلا يبالي به، وقد حرر الموضوع العلامة ابن الصديق رحمه الله في كتابه علم العلل.

نعم يعل باضطراب المتن ويعتبر ذلك دليل سوء الحفظ وقلما يوجد مثله ولا يكون العيب في راوية كما قال الحافظ ابن حجر.

لكن هذا المفهوم الذي أتي به وتعقب من قبل جميع الأئمة فيه خاصة في جانب السند قد أخذ به ابن دقيق العيد واستفاد منه، وحرره العلائي أيما تحرير في كتابه نظم الفرائد ثم نزع إليه العراقي في شرح الترمذي حتى عد من المتساهلين في توهيم الرواة، وعمل به الحافظ ابن حجر على أوسع نطاق واعتبره من أهم الوسائل للدفاع عن الرواة من التوهيم بغير برهان، وهو يلتقي مع ابن القطان هنا في كون دعوى اضطراب المتن لها صلة بالمذهبية ولذلك حرر مفهوما جديدا للنقد الحديثي ومهمة الناقد.

✓ خامسا: مفهوم النقد عند ابن القطان

يري ابن القطان أن مهمة المحدث الناقد هو الكلام عن الأسانيد وفق معايير النقد والحكم على ذلك بما يقتضيه اجتهاده من غير تقليد أم تحكيم مذهب فقهي أو كلامي، فتكون مهمة الناقد هي إثبات صحة الخبر أو نفيها من حيث النقل، أما ما يقع من معارضات بين المتون فذلك شأن المتفقه، وقال:" وظيفة المحدث النظر في الأسانيد، من حيث الرواة والاتصال والانقطاع، فأما معارضة هذا المتن ذلك الأخر وأشباه هذا فليس من نظرة بل هو من نظر الفقيه، وإذا نظر به الفقيه تبين له خلاف ما ذكر"[2].

وبين أثر هذا التدخل قال رحمه الله:" وأبو محمد-رحمه الله-يظهر من أمره أنه إنما عدل عن لفظ حديث مسلم إلى لفظ حديث أبي داود المتسع لمرادة، لمذهب ذهب إليه، في

([1]) بيان الوهم والإيهام في كتب الأحكام (339/3).

([2]) بيان الوهم والإيهام (317/5).

أن ما كان من فسخ الحج بالعمرة منسوخ، أو مختص، وليس هذا من فعل المحدث بصواب، فإنما عليه الأداء، وعلى المتفقه التمييز والبناء وحديث مسلم ولفظه، ينبغي أن يكون هو الصحيح، لا حديث أبي داود وذلك أن أبا داود، إنما حديث بحديثه عن عثمان بن أبي شيبه، عن غندر عن شعبة ومسلم حدث به عن ابن بشار، وابن مثني، كلاهما عن غندر، عن شعبة. فالخلاف على غندر: عثمان يقول لفظ حديث أبي داود، وابن المثني، وابن بشار يقولان لفظ حديث مسلم، ثم رواه مسلم أيضاً كذلك، عن عبيد الله ابن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، فاشتد وترجح. ويرويه شعبة عندهما جميعاً، عن الحكم، عن مجاهد عن ابن عباس فاعلمه"[1].

وبالتتبع عند ابن حجر لا يوجد حديث صح سنده وادعي في متنه اضطراب إلا كان للمذهبية أثر واضح، ومن يقوي على الجمع وتوجيه الاختلاف يسلم له الغالب.

وهذا المقام وإن كان يستوي فيه مع ابن حزم إلا أن شرائط ابن حزم أقعد من شرائط ابن القطان قال رحمه الله في صفة العدل عنده أعني ابن حزم:" قال على والوجه الرابع ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام وهو ألا يكون المحدث إلا فقيها فيما روي أي حافظا لأن النص الوارد في قبول نذارة النافر للتفقه إنما هو بشرط أن يتفقه في العلم ومن لم يحفظ ما روي فلم يتفقه وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته"[2].

✓ التمييز بين عمل الناقد وعمل المتفقه

ومما أنفرد به ابن القطان حصر عمل الناقد باعتباره ناقدا في الحكم على الأسانيد وتوثيق الروايات من حيث الثبوت وعدمه، وبناء عليه فليس للناقد أن ينظر فيما يتعلق بتعارض المتون وتعليل الروايات بسبب ذلك لدخول المذاهب الفقهية والكلامية وهو ما لا يتناسب مع موضوعية العلم الذي يتطلبه ابن القطان. ومن هنا أعل باضطراب الألفاظ واعتبر اختلافها اضطرابا، قال تعقبا لابن الخراط:" وأبو محمد-رحمه الله-يظهر من أمره أنه

([1]) بيان الوهم والإيهام (177/2)

([2]) الإحكام لابن حزم (137/1).

إنما عدل عن لفظ حديث مسلم إلى لفظ حديث أبي داود المتسع لمراده لمذهب ذهب إليه في أن ما كان من فسخ الحج بالعمرة منسوخ أو مختص، وليس هذا من فعل المحدث بصواب، فإنما عليه الأداء، وعلى المتفقه التمييز والبناء"[1].

وقال:" وظيفة المحدث النظر في الأسانيد، من حيث الرواة والاتصال والانقطاع، فأما معارضة هذا المتن ذلك الأخر وأشباه هذا فليس من نظرة بل هو من نظر الفقيه، وإذا نظر إليه الفقيه تبين له خلاف ما ذكر"[2].

كل هذه المصطلحات تبين من خلال التعقبات على ابن القطان أنها اكتسبت مع ابن القطان معنى أخر، مما جعل التعقبات تكثر ولو فهمت وفق مقاصده ومنهجه العام لكان للتعقبات منحي أخر وهو مناقشة أصل المنهج.

ومن جهة أخرى من قبل نتائجة من غير اعتبار لأصوله في النقد فقد جازف، لن ذلك سيحدث تناقضا في منهج هذا الذي قبل تلك النتائج.

المطلب الثاني: بروز أصول الاختلاف بين مدارس النقد الحديثي

لقد كان من أهم أثار تلك التعقبات بروز أهم أصول الاختلاف بين مدرسة ابن القطان في النقد وبقية المدارس النقدية التي لم تنل من البحث التخصصي ما يكفي ويمكن التمثيل لهذه الأصول بمثالين، وهما: مفهوم الصحيح من حيث الشروط، ومصادر الحكم على الراوي بالجرح أو التعديل.

✓ أولا: مفهوم الصحيح

لم نقف على تعريف للصحيح لدي ابن القطان، وحاولت البحث في تراثه النقدي لاستخلاص مفهومه للصحيح الذي على أساسه يقع النقد، فاعتمدت العلل التي أعل بها، والعلل التي أعل بها غيره فردها معتبرا ذلك تعليلا غير صحيح، فتبين أنه يعل بالرواة إذا وقع

([1]) بيان الوهم والإيهام (177/2).

([2]) بيان الوهم والإيهام (317/5).

ما يخل بمعرفة أعيانهم أو عدالتهم أو ضبطهم، وبالانقطاع إذا ظهر ما يقدح في الاتصال، وبطرق التحمل إذا ما بدأ ما يقدح في الحمل الصحيح، ولا يعل بالتفرد، ولا بالاختلاف في السند ما دام الرواة عدولا، ولا يقبل التعليل أيضا بالوهم ما لم يقم دليل على ذلك، من هنا أمكنني أن أقول إنه يري مثل الجمهور عدالة الرواة واتصال السند، ولا يري انتفاء الشذوذ الذي عرفوه بأنه مخالفة الثقة للأوثق، ولا يري انتفاء العلل التي قال عنها الحاكم إنها أمور لا صلة لها بالجرح والتعديل أي أنها تلحق بالصحيح المستوفي شروط الصحة قال الحاكم رحمه الله:" قال أبو عبد الله وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[1].

ومن تتبع بيان الوهم والإيهام لا يري إلا ماله صلة بالراوي أو الانقطاع أو اضطراب المتن، وقد استقصي العلامة ابن الصديق رحمه الله أنواع العلل وأجناسها عند ابن القطان وكذلك الأمر كان، إذن فالصحيح عنده هو:" الحديث المسند المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم"، وقد أثرت التصريح بالنبي صلي الله عليه وسلم لأن أبن القطان لا يقبل مرسل الصحابي، فلا يحسن عنده أن نقول إلى منتهاه كما قال الجمهور والمنتهي عندهم هو الصحابي، بل لابد أن يكون السماع ثابتا إلى النبي صلي الله عليه وسلم.

وقد تعقبة العلماء في رد مرسل الصحابي ومن ذلك التعقيب عرفنا الصحيح عنده بذلك.

وإنما أخرجت نفي العلة من مفهوم الصحيح عند ابن القطان لأن العلة التي تحدث عنها النقاد غيره مثل الحاكم لا يراها ابن القطان كذلك وينظر ما في باب معرفة علل الحديث في كتاب معرفة علوم الحديث ويقارن ما في بيان الوهم والإيهام، نعم لابن القطان

([1]) معرفة علوم الحديث (ص174)، أبو عبد الله الحاكم، تعليق السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، ط. الثانية سنة 1977.

مفهوما خاصة للعلة فصله الشيخ ابن الصديق رحمه الله وأساسه قيام الدليل على وجود جرح مسقط أو انقطاع مفسد أو خطأ صريح.

وترتب على هذا التعريف وبهذه المفاهيم عدم قبوله لشئ فيه ترجيح بين الرواة من غير دليل أي من غير مرجح، فلا يري اعتماد الظن وتفضيل بعض الرواة على بعض.

ومن خلال تحقيق الشيخ بن الصديق فإنه لا يدخل الحسن ضمن أقسام الصحيح، وقد وقعت تعقبات على ابن القطان بسبب عدم اعتبار هذه الاختلافات في المفاهيم والأصول ومن ذلك ما جاء عن ابن سيد الناس قال ابن الملقن:" واعترض أبو الحسن ابن القطان على تصحيح أبي حية هذا بأن قال:" أبو حية الوادعي قال فيه أحمد بن حنبل: شيخ، قال: ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فأخذت عنه، وهم يقولون: لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام، وقد رأيت من قال في هذا الرجل أنه مجهول، وأبو الوليد الفرضي ممن قال ذلك، ولا يروي عنه- فيما أعلم- غير أبي إسحاق، وقال أبو زرعة، لا يسمي، ووثقه بعضهم، قال: وصحح من حديثه:" أن النبي- صلي الله عليه وسلم توضأ ثلاثا، قال: وأتبعه الترمذي بأنه أحسن شئ فى الباب، وهو باعتبار حال أبي حية، وباعتبار حال أبي إسحاق واختلاطه حسن، فإنا أبا الأحوص وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط، قاله ابن معين. واعترض شيخنا فتح الدين ابن سيد الناس-رحمه الله-على ابن القطان، فقال:" أما تحسينه إياه فليس بمستقيم؛ لأن ابن السكن وابن عبد الواحد المقدسي صححاه"[1].

والذي يترجح على طريقة ابن القطان أنه حسن بمفهومة هو، لأن أباحية مختلف فيه، ولذلك فسر قول الترمذي أحسن ما في الباب بما يوافق مذهبه في الحسن، وأما اعتراض ابن سيد الناس فلا يستقيم إلا على منهج الجمهور في مفهوم الصحيح فقد تعددت طرق الحديث.

وهذا ما يؤكد.

([1]) البدر المنير (113/2).

الأصل الثاني: أصول الحكم على الراوي

يري ابن القطان أن الحكم بالجرح والتعديل يؤخذ من المعاصر، فإن تعذر وعرفت عين الراوي فبدراسة مروياته إذا توفرت الكثرة التي تسمح بذلك.

بينما الذهبي مثلا يري أن اعتماد قول المعاصر مخالف لما هو قائم في كتاب البخاري مثلا وقد تلقته الأمة بالقبول، فرأي مذهب ابن القطان كأنه طعن في إجماع الأمة المتقدم، ومن جهة أخرى يري أن كثيرا من المتقدمين لا يعرف حالهم إلا من المتأخرين وذلك من خلال الاحتجاج بهم وإن لم ينقل فيهم تعديل ممن عاصرهم، وهم من سماهم ابن الصلاح بالمستورين قال:" قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم"[1].

واعتمد ابن القطان في مذهبه على أدلة منها:

أولاً: أن الناقد غير المعاصر إنما يعرض حكمه بناء على اجتهاده، ولا يكون اجتهاده حجة على اجتهاد غيره، ولهذا أكثر في التعقيب من قوله:" إنما نقبل روايته لا رأيه"[2]، قال رحمه الله:" إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله"[3].

والدليل الثاني: أن المعرفة بحال الراوي لا تتأتى إلا من المعاصر، ويؤيده أن حال الراوي تعرف بعده وجوه تمثل الرواية ومقارنته بغيره وجها من الوجوه، قال رحمه الله: لكنه يقبل من رواية العدل الناقل له من أحوال من روي عنه الحديث، ما يحصل عنده الثقة بنقله، أو عكس ذلك"[4].

([1]) مقدمة ابن الصلاح (ص61).

([2]) بيان الوهم والإيهام (89/3و284/2).

([3]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (139/4).

([4]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (10/2).

ومادامت المعارضة لاختبار الراوي تصح للمعاصر فقد أنكر أن ترد رواية من ثبتت عدالته لوجود من يخالفه في روايته بعد ذلك، فإما أن ينص على ما خالف فيه فتكون الرواية التي ردت منها، وإلا أنه لم ينص على ذلك من معاصر فلا يقبل رد ما خالف فيه بالظنون.

وترتب على هذا أنه اضظر إلى التثبت في ألفاظ أهل الجرح والتعديل ففسرها تفسيرا يزيل عنها اللبس، قال:" وقال فيه أبو حاتم:" شيخ" وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغي، ولا أيضا التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم"[1].

ولم يهمل هذا الأصل من بيان ما يترتب عليه وهو الاختلاف بين النقاد في قبول من لم يعدل أو يجرح لكن له رواة كثر، فقد قال أن الاختلاف في قبول هذا النوع يرجع إلى الاختلاف في أصل الاكتفاء من الراوي بالإسلام وهو قد ثبت برواية أكثر من واحد، ومن يشترط مع الإسلام مزيدا وهو التعديل المنصوص قال رحمه الله في حكم المجاهيل:" وهم على قسمين: قسم لم يرو عن أحدهم إلا واحد، فهذا لا تقبل رواياته، وقسم روي عن أحدهم أكثر من واحد، فهؤلاء هم المساتير الذين اختلف في قبول رواياتهم، فطائفة من المحدثين تقبل رواية أحدهم، اعتمادا على ما يثبت من إسلامه برواية عدلين عنه شريعة من الشرائع، وما عهدناهم يروون الدين والشرع إلا عن مسلم، وهم لا يبتغون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، بل يقبلون منه ما لم تتبين جرحة، فيعمل بحسبها، وطائفة ردت روايات هذا النوع، وهم الذين يلتمسون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، وهو العدالة"[2].

ويمكن التمثيل لأثر الاختلاف في الأصل وهو مصدر الحكم على الرواة بمثال من تعقب ابن الملقن، قال رحمه الله تعقبا على ابن القطان لما قال في عميرة بن أبي ناجية: " مجهول": أما ما يتعلق بعميرة بن أبي ناجية فالجواب عن التعليل بروايته من وجهين: أحدهما: أن عميرة غير مجهول، بل هو مذكور بالفضل، والحافظ أبو الحسن بن القطان لم يمعن النظر في أمره ولعله وقف على ذكره في " تاريخ البخاري" و (ابن أبي خيثمة) من غير بيان حاله

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (417/4).
(2) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (150/5).

فقال فيه ما قال، فقد [1] قال النسائي: هو ثقة. وقال ابن بكر: هو ثقة وقال أحمد بن صالح لما سئل عنه وعن (أبي) شريح: هما متقاربان في الفضل. وقال ابن يونس في" تاريخ مصر": روي عنه عبد الرحمن بن شريح والليث وابن وهب و(رشدين) وكانت له عبادة وفضل"[2].

فهذا النص يكشف لنا عن المنهجين في الأمور التالية:

أولا، تعديل المعاصر: فالذين نقل عنهم أبن الملقن التعديل مثل النسائي وغيره لم يعاصرا عميرة، وهم هنا أدوا رأيهم وهو اجتهاد وابن القطان في مثل هذا يقبل الرواية وليس الرأي.

الأمر الثاني: أن العبارات التي أوردها ابن الملقن المتعلقة بالفضل والعبادة لا تدل على تعديل كما يقول دائما. وهنا نقصد التعديل الذي يخرج الراوي من جهالة الحال وليس جهالة العين فهي هنا غير مقصودة عند ابن القطان.

المطلب الثالث: بروز نظرية خاصة في جمع أحاديث الأحكام

لقد قدم ابن القطان نظرية رائعة في جمع أحاديث الأحكام معالمها كالاتي:

1. اعتماد السند في التصحيح والتضعيف وليس كل طرق الحديث، فكل حديث أورده المؤلف يجب أن يحكم على سنده المعتبر لديه مع تحري ألفاظ ذلك السند.
2. كل زيادة من طريق أخر يجب التنصيص على طريقها وتجنب التلفيق بين ألفاظ الطرق.
3. على المؤلف أن لا يستكين في قبول اجتهادات غيره في النقد بل لابد أن يكون واضح المنهج في النظر كما فعل هو في كل قضية نقد فيها ابن الخراط، وأن يكون مستعدا لقبول رأي غيره لأن الموقف موقف اجتهاد ونظر.

([1]) البدر المنير (662/2).

([2]) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (662/2).

4. تجنب النظر في اختلافات المتون والأحاديث المتعارضة، لأن هذا شأن المتفقه، أما الناقد فعليه أن يقتصر على تأكيد نسبة ما يضاف إلى النبي صلي الله عليه وسلم أو نفيه، لأن ما بدا له متعارضا قد لا يبدو لغيره، وهذا أعلى مراتب الإنصاف والورع والتحرر من أسر المذهبية التي أدت إلى اعتبار كثير من المتون مختلفة ولكن هي في حقيقة الأمر مختلفة في نظر الناظر ليس غير.

5. الأثار ليس من مقاصد هذا النوع من التصنيف بل مكانها مسائل الفقه واختلاف الاجتهاد.

6. الاقتصار على جمع الصحيح كما فعل في النموذج الذي أقدم عليه وإن يصلنا ولم يكمله، لأنه ما دون الصحيح من المختلف فيه وهو عنده الحسن الذي يتردد بين الصحة والضعف فيصعب الإحاطة به. ويمكن أن نبدي رأيا هنا وهو ان الحسن عنده قد يكون صحيحا عند غيره خاصة أن غيره يقول بترقية الحديث الذي تعددت طرقه، أما هو فلا يري ذلك.

وكل هذه المعالم أخذتها من عباراته التي تعقب بها أبا محمد الإشبيلي.

خاتمة

لقد خلص البحث إلى أن أبا الحسن ابن القطان:

1. غير مفاهيم مصطلحات النقد بالتقييد تارة كما فعل مع مصطلح المضطرب، ومصطلح المجهول، وبالتوسع تارة كما وقع مع مصطلح الصحيح حيث أخرج قيد نفي الشذوذ.

2. أبرز في موسوعته العلاقة الوطيدة بين مفاهيم النقد التي ظلت تدرس في صورة مصطلحات مستقلة، وهكذا اتضح أن انتفاء الشذوذ في مفهوم الصحيح لم يعد شرطا لاتصاله بمفهوم التفرد الذي ناله التغيير بالتقييد الشديد فلم يعد عيبا في الرواية إلا بشروط دقيقة قل ما تحصل.

كما أن التفرد بذاته له صلة بمفهوم الاضطراب الذي ناله التغيير بالتضييق في ما يصدق عليه. وهكذا نجد نظرية ابن القطان غيرت مفاهيم النقد وتتابعت التغييرات لاتصال بعضها ببعض.

3. واتضح أن التعقب على ابن القطان لم يكن موفقا في أحيان كثيرة لكونه لم يأخذ بعين الاعتبار نظريته في النقد بالصورة المتكاملة، وهكذا انتقد بصورة تجزيئية فأدي ذلك إلى أخطاء في حقه.

4. تعتبر نظريته في جمع أحاديث الأحكام نظرية متقدمة ورائدة إذا وجد من يطورها ويعمل وفقها.

ومن التوصيات التي أراها:

1. وضع موسوعة لمفاهيم النقد عند ابن القطان والعناية بالعلاقة بينها.
2. تطوير نظريته في جمع أحاديث الأحكام فلها صلة وثيقة بمنهجه النقدي.
3. إعداد ندوة خاصة لدراسة أصول الاختلاف في النقد ومدارسه.

لائحة المصادر

1. معجم مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون ط. دار الفكر سنة 1399هـ-1979م.
2. التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.ط. المكتبة السلفيةط.1، 1389هـ/1969م.
3. الشذا الفياح برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل ط. مكتبة الرشد الطبعة الأولي 1418هـ 1998م.
4. هدي الساري، ابن حجر، تحقيق ابن باز. دار الكتب العلمية، ط.1، 1982م.
5. الرفع والتكميل، عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط.3، 1407هـ.
6. توضيح الأفكار، الأمير الصنعاني، تحقيق صلاح عويضة، ط. دار الكتب العلمية بيروت، ط1. 1997م.
7. تهذيب الكمال أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، ط.1، 1980م.
8. سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، إعداد محمد عبد الرحيم، ط. دار الفكر بيروت، ط.1، 1997م.

9. المقتع، ابن الملقن، تحقيق عبد الله الجديع، ط. دار فواز للنشر السعودية، ط.1، سنة 1413هـ.

10. المقاصد الحسنة عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان، ط. دار الكتاب العربي بيروت، ط.1، 1985م.

11. أحكام النظر بحاسة البصر، أبو الحسن ابن القطان، بتعليق د. فتحي أبو عيسى ط. دار الصحابة للتراث، 1994م.

12. التاج والإكليل، محمد بن يوسف العبدري، ط. دار الفكر بيروت، سنة 1397هـ.

13. منح الجليل، محمد عليش، ط. دار الفكر بيروت، 1989م.

14. تاريخ الإسلام، الإمام الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط. دار الكتاب العربي بيروت ط. 1، 1987م.

15. هدية العارفين، البابانى.

16. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، تحقيق مصطفي أبو الغيظ وأخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض، ط.1، 2004م.

17. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الإمام الزركشي، تحقيق زين العابدين بلا فريج، ط. أضواء السلف الرياض، ط.1، 1998م.

18. بغية النقلة الذي حققه الدكتور محمد خرشاف، ط. أضواء السلف، ط.1، 2004م.

19. تذكرة الحفاظ وذيوله الإمام الذهبي، تحقيق زكريا اعميرات، ط. دار الكتب العلمية، ط1 . 1998م.

20. ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للسيوطي تحقيق زكريا اعميرات، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

21. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد المعيد ضان، الناشر دار المعارف العثمانية، بحيدر أباد الهند، 1972م.

22. فهرس الفهارس، عبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت، ط.2، 1982م.

23. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، تحقيق الحسين أيت سعيد، ط. دار طيبة الرياض ط.1 سنة 1997م.

24. علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للدكتور إبراهيم بن الصديق، وزارة الأوقاف المغربية ط.1.

25. ثمرات النظر، الأمير الصنعاني، تحقيق زايد بن صبري، ط. دار العاصمة الرياض، ط.1، 1996م.

26. شرح فتح القدير، ابن الهمام، ط. دار الفكر بيروت.

27. شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي، تحقيق ياسين الفحل.

28. ميزان الاعتدال الإمام الذهبي، تحقيق على معوض، وعادل أحمد، ط. دار الكتب العلمية، 1995م.

29. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ط. دار الحديث- القاهرة ط1، 1404م.

30. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، تعليق السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، ط.2، 1977م.

31. معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهيثم وماهر الفحل، ط. دار الكتب العلمية بيروت ط.1، 2002م.